المحور الثالث : نظريات التجارة الخارجية

المحاضرة 03

1- مفهوم التجارة الخارجية:

هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.

تهتم التجارة الخارجية بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، وتتألف هذه العلاقات من حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسم بالمعاملات الاقتصادية الدولية، وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية إل حركات دولية للسلع والخدمات، وحركات رؤوس الأموال.

2- أهمية التجارة الخارجية

يمكن توضيح أهمية التجارة للدول وللشعوب في النقاط التالية:

- **وسيلة لزيادة الرفاهية الاقتصادية للشعوب:** إن التجارة الدولية تمكن الأفراد من إشباع حاجات ما كان بالإمكان إشباعها بغير تجارة دولية أو تمكنهم من إشباع حاجات على نحو أكثر فعالية. وتعتمد الدول بدرجات متفاوتة على التجارة الدولية في اشباع احتياجاتها من السلع والخدمات وهذا راجع إلى التفاوت في امكانياتها على انتاج السلع والخدمات المختلفة (التفاوت من حيث الموارد الطبيعية، رؤوس الاموال، الأيدي العالمة الماهرة، مستوى التكنولوجيا،.....).
- **تساهم في اتساع السوق:** التجارة الخارجية تساهم في اتساع السوق خاصة في الحالات التي يكون فيها السوق المحلي غير كافي لتصريف منتجات بعض الصناعات مما يستدعي تصريف الانتاج في أسوق دول أخرى.
- **تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد:**

لاشك أن التجارة الدولية تساعد البلاد على الوصول إلى الاستغلال الأمثل والفعال لمواردها الطبيعية أو المكتسبة، حيث يمككن الاستغلال الأمثل من الحصول على أكبر إنتاج ممكن من هذه الموارد.

3- النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

3-1- نظرية الميزة المطلقة (Absolute Advantage)

يعتبر "آدم سميث" مؤسس وواضع أسس الفكر الاقتصادي التقليدي وصاحب نظرية الميزة المطلقة.

- يقوم مبدأ الميزة المطلقة "لأدم سميث" **A.Smith:** أنه يجب على الدولة أن تنتج إلا المنتجات التي تكون لها ميزة مطلقة أي بإمكانها إنتاجها بأقل تكلفة مقارنة بالدول الأخرى.
- كان ادم سميث يعتقد بأن البلد يمتلك ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة مقارنة ببلد أو بلدان أخرى و من الصعب منافستها.

- كنتيجة لذلك، بإمكانها التخصص في إنتاج تلك السلعة (التي تمتلك فيها ميزة مطلقة).
- حاول الاقتصادي آدم سميث Adam Smith تفسير أسباب قيام التبادل الدولي حيث نادى بـ:

أ – الحرية الاقتصاية والتبادل التجاري الحر؛

ب – الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات؛

ت – الحد من دور الدولة في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث: فرض الرسوم الجمركية على الواردات، وضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري ووضع قوانين الحماية؛

ث – التخصص في العمل وأكد على أهميته بالنسبة للأفراد و المؤسسات وكذا الدول؛

ج – أكد على ضرورة وجود منافسة حرة، وأكد على أهمتها داخل السوق المحلي؛

ح – بإمكان أي دولة أن تكون لديها كفاءة مرتفعة في إنتاج بعض المنتجات وأن تكون أقل كفاءة في إنتاج منتجات أخرى مقارنة بدول الأخرى.

ولتوضيح نظرية الميزة المطلقة سنستخدم هذا المثال البسيط كأساس لقيام التجارة الخارجية:

إفترض أن العالم مكون من دولتين هما دولة الشمال والجنوب، ينتج كل منهما سلعتين هما القماش والقمح وتعيش كل منهما منعزلة عن الأخرى، ولا توجد بينهما تجارة أو إنتقال لعناصر الإنتاج أو السلع كما نفترض ثبات مستوى التقنية المستخدمة، والطلب على السلعتين. ويرى آدم سميث أن قيام التجارة بين الدولتين سوف يفيدهما، وأن ذلك يعتمد على ظروف إنتاجية العمل التي تعطي كل منهما ميزة مطلقة في إنتاج إحدى السلعتين كما يتضح من المثال التالي:

الجدول رقم (1): تكلفة العمل بالأيام لإنتاج وحدة من السلع التالية

السلعة	دول الشمال	دولة الجنوب
القماش	3	5
القمح	4	2

نلاحظ من هذا المثال أن لدولة الشمال ميزة مطلقة في إنتاج القماش لأن تكلفة إنتاج الوحدة 3 أيام عمل مقابل 5 أيام عمل في دولة الجنوب، ولدولة الجنوب ميزة مطلقة في إنتاج القمح حيث أن تكلفة إنتاج الوحدة يوم عمل مقابل 4 أيام عمل في دولة الشمال. وقد إعتبر الإقتصاديون التقليديون العمل العنصر الإنتاجي الوحيد، حيث تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل اللازمة لإنتاجها، فالعمل هو مقياس القيمة. إن الفروق في تكلفتي العمل بالنسبة للسلعتين في كلا الدولتين تعطي حافزا للساعين للربح لشراء القماش من دولة الشمال وبيعه في دولة الجنوب بربح، وكذلك شراء القمح من دولة الجنوب وبيعه في دولة الشمال وبيعه بربح إذا إستثنينا في كلا الحالتين تكاليف النقل. نفهم من هذا المثال مضمون نظرية الميزة المطلقة من أن التجارة بين البلدين تفيدهما معا وتعمل على زيادة الناتج العالمي

إذا إستثمرت كل دولة في التخصص في السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة. وعلى الرغم من الأساس الصحيح للتجارة الدولية الذي تضعه هذه النظرية إلا أن هناك بعض الإنتقادات الموجهة لها، فهي مثلا لم تأخذ مسألة توزيع المكاسب بين الدولتين، وكذلك بين المواطنين، وماذا لو أن إحدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين فهل يوجد سبب لقيام التجارة بين البلدين وهذا ما أوضحه ديفيد ريكاردو (David Recardo) فيما بعد[1].

3-2- نظرية المزايا النسبية (Comparative Advantage)

لقد ضع هذه النظرية "دافيد ريكاردوو" عام 1817م، وأكملها من بعده "جون ستيوارت ميل" ثم آخرين من المدرسة الانجليزية، حيث أرجعت هذه النظرية سبب قيام التجارة الدولية إلى إختلاف المزايا النسبية بين الدول في انتاج السلع المختلفة.

- تنسب هذه النظرية للاقتصادي البريطاني D.Ricardo حيث بن اعتقاده على:

أ – العمل هو أساس القيمة

ب- أن قيمة السلعة تحدد بالفعالية النسبية لم ينفق لانتاجها وصناعتها (أي العمل المبذول)

- فرضيات النظرية هي:

أ- صعوبة انتقال عناصر الانتاج إل القطاعات الصناعية داخل حدد الدول

ب-المنافسة التامة (الكاملة)

ت-ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الانتاج

ث-افتراض اعتماد التبادل الدوولي عل المقايضة بدل النقد

ج- وجد بلدين يتبادلان السلع

ح- أن تكاليف الشحن والنقل لا تدخل في حسابات تكلفة الوحدة من الانتاج

خ- العمالة التامة للاقتصاد (توظيف كامل عدم جود بطالة).

وبناء على هذه الفرضيات نتصور بلدين هما الولايات المتحدة وبريطانيا ينتج كل منهما النسيج والقمح، وأن قيمة كل سلعة تتحدد بمقدار العمل المبذول في انتاج كل منها:

الجدول رقم (02): تكلفة انتاج النسيج والقمح في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خلال 10 أيام عمل

السلعة / البلد	النسيج	القمح
الولايات المتحدة	100	120
بريطانيا	90	80

نحسب نسب التبادل داخل كل دولة على حدى قبل قيام التجارة بين الدولتين، أي السعر الذي تتم به مقايضة كل سلعة بالأخرى داخل البلد الواحد:

أ- حساب الميزة النسبية للمنسوجات:

التكلفة النسبية لانتاج المنسوجات في الولايات المتحدة = $\frac{100}{120}$ = 0,83

التكلفة النسبية لانتاج المنسوجات في بريطانيا = $\frac{90}{80}$ = 1,125

نلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في الولايات المتحدة تعادل 83% من تكلفة الوحدة المنتجة من القمح، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في بريطانيا تعادل 112,5 % من تكلفة الوحدة المنتجة من القمح، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبيا في الولايات المتحدة، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من بريطانيا، ولذا فالولايات المتحدة تتمتع بميزة نسبية في انتاج المنسوجات.

ب-حساب الميزة النسبية للقمح:

التكلفة النسبية لانتاج القمح في الولايات المتحدة = $\frac{120}{100}$ = 1,2

التكلفة النسبية لانتاج القمح في بريطانيا = $\frac{80}{90}$ = 0,89

وهذا يعني أن انتاج القمح أرخص نسبيا في بريطانيا، أي أنها تنتجها بتكلفة أقل نسبيا من الولايات المتحدة، ولذا فبريطانيا تتمتع بميزة نسبية في انتاج القمح.

يتضح من المثال السابق، أنه يوجد اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين، لذلك تقوم بينهما التجارة الدولية، حيث تتخصص الولايات المتحدة في انتاج المنسوجات، وتتخصص بريطانيا في انتاج القمح، وبذلك تتحقق مكاسب للبلدين.

4-النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية (نظرية نسب عوامل الانتاج)

- تنسب هذه النظرية للاقتصاديين هكشر وأولين الذين وضعا نظريتهما عل أساس نقدي حاولا تفسير أسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية
- تطرح هذه النظرية في سياق النظرية الميزة النسبية

- لم تحاول نظرية الميزة النسبية أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر فإن نظرية نسب عوامل النتاج حاولت ذلك مرجعة السبب إل اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر النتاج في تلك الدول.
- فرضيات النظرية:

أ- تختلف أسعار عناصر الانتاج لاختلاف الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان وتنخفض أسعار مواد الخام في البلدان التي لها وفرة في الموارد الطبيعية وهكذا)

ب-تحتاج السلع المختلفة إلى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الانتاج (فبعضها يحتاج لعمالة أكثر أي أنها كثيفة العمالة وأخرى كثيفة رأس المال...)

- النتيجة:

أ- سيقوم كل بلد بانتاج العنصر الذي يتوفر عليه بكثرة

ب-سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في انتاجها نسبيا لذا ستكون أسعارها (بناا عل نفقات انتاجها) منخفضة نسبيا بالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا (ندرة) من عناصر الانتاج حينما يتم التبادل الدولي.

ت-تنتج وتصدر الدل السلع التي تكون عناصر انتاجها متوفرة لديها بكثرة.

5- النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

بعد أن تناولنا النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية، ثم النظرية النيوكلاسيكية، وإستعرضنا بعد ذلك نظرية نسب عوامل الإنتاج، يمكن القول بوجود إجماع بين هذه النظريات على قبول مبدأ الميزة النسبية كمبدأ مفسر ومقبول لقيام التجارة الدولية، ولكن تختلف النظريات فيما بينها في تفسير أسباب إختلاف الميزة النسبية.

ومع إجراء العديد من الدراسات التطبيقية لإثبات صحة النظريات السابقة، ظلت هناك مجموعة من الظواهر في الاقتصاد العالمي التي لا يمكن تفسيرها في إطار نظرية نسب عناصر الإنتاج مثل التجارة الدولية بين دول تتشابه في نسب عناصر الإنتاج المتوافرة، والإتجاه نحو تدويل الأنشطة

الإنتاجية عن طريق الشركات عابرة القوميات **Transnational Corporations**، وغير ذلك من الظواهر .

وقد ترتب على ذلك وجود قدر غير يسير من تدفقات التجارة الدولية، تحتاج إلى نظريات جديدة تفسرها. وقد أفسح هذا الأمر المجال أمام مجموعة من المناهج الجديدة، أو النماذج غير الشاملة لتفسير ما عجزت نظرية هكشر وأولين عن تفسيره. ولكن من الملاحظ إختلاف النظرة إلى هذه المحاولات الجديدة، فهناك من يرى أنها بديل لنظرية نسب عوامل الإنتاج، بينما يرى فريق آخر أنها مناهج مكملة لنموذج هكشر وأولين.

5-1- نموذج المنافسة غير الكاملة:

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق تنافسية، وفي الواقع نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، فهناك أشكال متنوعة من الاحتكار واحتكار القلة والمنافسة الاحتكارية وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل.

5-2- نموذج اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية إقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنموذج هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. وتعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل إقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة إنخفاض النفقات).

5-3- نموذج الفجوة التكنولوجية

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية، الذي وضعه بوسنر **Posner**[2] في سنة 1961، فإن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبنى على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة.

ويشير "بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

أ- **فترة إبطاء رد الفعل:** تتحقق عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، هنا يشعر المنتجون في هذه الدول بتحدي المنافسة ويقومون برد فعل ملائم.

ب. فترة إبطاء التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

ويمكن نوضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الفجوة التكنولوجية

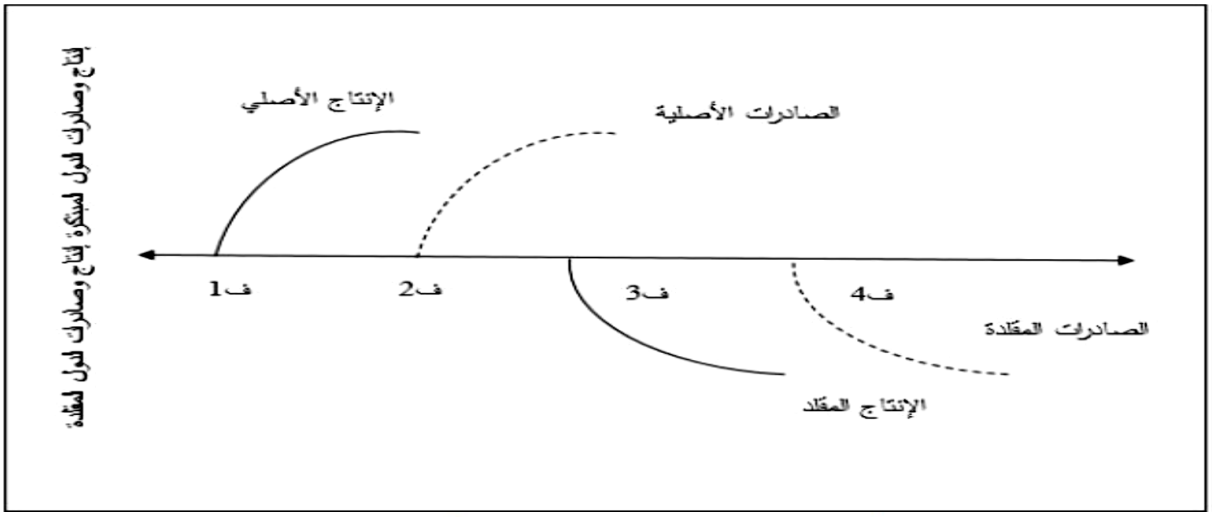

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ف1، ف2، تعبر عن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ف1–ف3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ف2–ف3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

5- 4- نموذج دورة حياة المنتوج

هذا النموذج لصاحبه فرنون **Vernon** في سنة 1966، يعتبر نظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، ووفقا لهذا النموذج فإنه عند تقديم منتوج جديد فإنه عادة ما يتطلب عمالا على مستوى عال من المهارة الإنتاجية، وعندما يكتمل المنتوج ويصبح ناضجا فإنه يصبح من الممكن إنتاجه بواسطة وسائل إنتاج عامة وبواسطة عمال أقل مهارة،

والشكل التالي يوضح أهم المراحل التي يمر بها المنتوج الجديد:

الشكل رقم (02): مسار دورة حياة المنتوج